■ تقارير علمية ■

التعاون الاقتصادى المصرى الدولى

(دراسة بعض حالات الشراكة)

عرض: اجلال راتب*

ان تدويل النشاط الاقتصادى الذى نما كسمة بارزة وسيطر على العلاقات الدولية منذ نشأة الرأسمالية التجارية ومرورا بالرأسمالية الصناعية وحتى إتضاح معالم الثورة التكنولوجية والمعلوماتية في الربع الأخير من القرن العشرين لم يكن فى حقيقته سوى شكل تقليدى للعولمة المحدودة بالبعد الاقتصادى وحده . ولكن ظاهرة العولمة الحديثة التى تسارعت وتيرتها وتعددت أبعادها ، منذ ما لايتجاوز عقدا من الزمان ، بفضل الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات أفضت الى إضافة الابعاد الاجتماعية والثقافية والقيمية إلى البعد الاقتصادى فى تشكيل العلاقات الدولية وتوجيه مساراتها وتحديد نتائجها ، هذا فضلا عن تدعيم دور العلاقات السياسية فى خدمة كل هذه الأبعاد .

وإذا كان من المفترض ان جوهر العولمة الحديثة هو اسقاط الحواجز والحدود أمام كافة أشكال العلاقات الدولية فإن تفاوت موازين القوى ، ودرجات التقدم والميراث القيمى والحضارى، بين الدول أطراف هذه العلاقات قد أفرغ هذا الجوهر من الكثير من مضمونه الحقيقى . فالحواجز والحدود امام التجارة الدولية تسقط طالما ان للدول المتقدمة، قائدة المد العولمى بكل أبعاده، تفوقا واضحا فى

* أ.د. اجلال ، مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية .

* صدرت هذه الدراسات فى سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٤٠) ، وقام باعداد هذه الدارسة فريق بحثى مكون من :أ.د. اجلال راتب الباحث الرئيسى، أ.د .محمود عبد الحى مستشار ومدير المركز، أ.د. فادية محمد عبد السلام مستشار بالمركز، أد. مجدى خليفة مستشار بالمركز، أ. عبد السلام محمد مدرس مساعد، أ. نجلاء علام مدرس مساعد

مجالاتها السلعية والخدمية ، واذا حدث وكان للدول النامية مزايا نسبية في بعض السلع والخدمات تشيد امامها الحواجز ، وتصطنع الحدود في أسواق الدول المتقدمة ، بمعايير وإن استندت إلى قيم ومبادىء إنسانية عظيمة (مثل حقوق الإنسان ، وحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية ، والأمان البيئ) إلا أن تطبيقها يكون هلاميا ، ووفق مفاهيم أحادية الاتجاه وانتقائية في التطبيق ومغلوطة فى غير قليل من الأحيان ، لإفساح المجال امام تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية لخدمة تواصل النمو والتشغيل بالدول المتقدمة فضلا عن اهدافها السياسية والاجتماعية والثقافية التى أصبحت لا تقل أهمية عن أهدافها الاقتصادية . علاوة على ذلك فإن المد العولمي السائد الآن يسعى إلى تعميم نمط ومفاهيم الحياة الغربية في أبعادها الثقافية والاجتماعية والسياسية بل والعقيدية والقيمية ، دون ما اجتهاد يذكر فى فهم واستجلاء وتقبل ما قد يوجد من ايجابيات - وهى كثيرة - فى أنماط ومفاهيم الحياة فى المجتمعات الأخرى وخاصة النامية منها .

ومن ثم بدأ طرح الشراكة كمنهج للانتقال بالعلاقات بين الدول النامية والدول الغربية المتقدمة من اعتماد الأولي على مساعدات ومنح الثانية إلى المشاركة بينهما فى تفعيل مبادىء تحرير التجارة وتقسيم العمل الدولى على نحو يتفق واهداف اتفاقيات الجات ويحقق استقرار وازدهار الاقتصاد العالمي ومجتمعات الدول المختلفة ، ويقلل من مخاطر الخلافات والمنازعات السياسية والتباينات الثقافية والحضارية والعرقية، ويمكن من انتهاج سياسات أمنية لاتعتمد فقط على الأجهزة البوليسية، وانما تكون لها أيضا أبعاد اقتصادية اجتماعية ثقافية تحاصر الجريمة بكافة أشكالها بما فى ذلك الإرهاب . وعلى أن تتضمن اتفاقيات الشراكة آليات بموجبها تساعد الدول المتقدمة البلدان النامية، خلال فترة انتقالية محددة زمنيا على تأهيل نفسها لزيادة المنافع التى يمكن أن تجنيها من هذه العلاقات .

وتقوم فكرة المشاركة على أساس من تحرير التجارة وتوثيق التعاون الاقليمى فى شتى المجالات، وقد تم بالفعل ابرام اتفاقيات ثنائية بين الاتحاد الأوروبى وكل من تونس والمغرب واسرائيل وتزامن مع تحول الجات إلى منظمة التجارة العالمية التى أرست قواعد تحرير التجارة الخارجية فى السلع والخدمات والتى لاتتعارض مع التعاون الاقليمى أو اقامة مناطق تجارة حرة بين مختلف البلدان، ويهدف الاتحاد الأوروبى من ذلك إلى جعل الاقليم المحيط به والذى يشمل الدول المجاورة فى شرق ووسط أوروبا ، وكذلك دول شرق وجنوب البحر الابيض المتوسط إقليماً يسوده السلام

والاستقرار. وتقع مصر فى قلب هذا الاقليم اعتمادا على العلاقات التاريخية والجغرافية وأيضا ثقلها السياسى فى المنطقة .

وفى ظل هذا الإطار العام للعلاقات الدولية ، بما فيها العلاقات الاقتصادية الدولية ،تأتى الصور الحالية للتعاون الاقتصادى الدولى محملة بأبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وقيمية وبيئية وامنية لايمكن تجاهلها أو الانتقاص من اهميتها، فالملاحظ أن هذه الأبعاد تكتسب فعالية متزايدة ربما على حساب الاعتبارات الاقتصادية ، فى كثير من محاولات وتجارب التعاون الدولى الراهنة ، وخاصة إذا كانت أطرافه موزعة بين دول متقدمة واخرى نامية . ولعل ذلك مايفسر ان معظم - إن لم يكن كل - صور التعاون الدولى الراهنة ، او المطروحة ، بين دول نامية واخرى متقدمة ، مثلما هو الحال فى التعاون المصرى / الدولى، تمثل صيغا منقوصة لا٢٠٨شكال التعاون الاقتصادى ، ومن بين هذه الصيغ ماأصبح يعرف الآن باتفاقيات الشراكة .

وهنا يثار التساؤل عن موقع اتفاقيات الشراكة من أشكال التعاون الاقتصادى التقليدية المعروفة فى نظرية التكامل الاقتصادى والتى وجدت لها تطبيقات فى انحاء متعددة من العالم .

كما يثار التساؤل أيضا عما اذا كانت صيغ الشراكة الجارى الترويج لها الآن تمثل صيغا متقدمة أم لا ، بالمقارنة بهذه الأشكال ، من منظور التعاون الاقتصادى وفاعليته فى تحقيق توازن النمو بين أطرافها . ويقع التساؤل الأول فى نطاق توطين مفهوم وآليات الشراكة بين أشكال التعاون الاقتصادى الدولى ، أما التساؤل الثانى فيقع فى إطار تقييم هذه الشراكة بالمقارنة بهذه الأشكال .

وفى هذا الاطار تهتم الدراسة الحالية بمحاولة استعراض بعض تجارب الشراكة المصرية الدولية ومنها الشراكة المصرية الأمريكية ,كذلك الشراكة المصرية الأوربية . وتهدف اتفاقيات الشراكة هذه وبشكل أساسى لارساء صيغة جديدة للتعاون لاتعتمد على النمط التقليدى السائد والذى يعتمد على طرف يمنح وطرف يحصل على المساعدة ليحل بدلا منه صيغة المشاركة الاقتصادية والتجارية والتى تحقق على الأقل من وجهة نظر الشريك المتقدم (أمريكا أو الاتحاد الأوروبى) المنفعة المتبادلة من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية .

أيضا يثور التساؤل حول ما اذا كانت هذه الاتفاقية ستخلق فرصا أوسع أو ستؤدى إلى تشجيع تدفق رؤوس الأموال إلى مصر أم لا ؟

ويدعم نظرة الشك فى مدى استفادة مصر من اتفاقية الشراكة المصرية الأوربية أنه فى خلال المفاوضات يضع المفاوضون عن الاتحاد الأوربى قدرا كبيرا من التحفظات تصل أحيانا إلى درجة الجمود وخاصة فيما يتعلق بتجارة السلع الزراعية أو السلع الزراعية المصنعة وأيضا الدعم المالى وفى المساعدة على تطوير واعادة تأهيل الصناعة والتنمية الاقتصادية .

أما اتفاق المشاركة المصرية الأمريكية والذى وقع عام ١٩٩٤ فيهدف إلى تطوير التعاون بين البلدين وذلك للمساعدة على تنمية قدرة الاقتصاد المصرى على جذب الاستثمارات الأجنبية والأمريكية بصفة خاصة حتى تعوض تقليص المعونات الأمريكية لمصر.

إن هذه الاتفاقية لا تعدو ان تكون اتفاقا مساندا وداعما لبرنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وهو بذلك لايتعدى كونه شكلا محددا من أشكال التعاون الاقتصادى الدولى.

وعلى هذا فإن تركيز هذه الدراسة فى المقام الأول على اتفاقية الشراكة المصرية الأوربية والتى تختلف بشكل جذرى عن اتفاق الشراكة المصرية الأمريكية حيث تظهر اتفاقية الشراكة المصرية الأوربية شكلا (منطقة تجارة حرة) وان كان أدنى مراتب التكامل الاقتصادى إلا أنه قد يعتبر خطوة أساسية فى طريق تكامل أكثر تقدما فى المستقبل .

وقد قام بهذه الدراسة أساتذة وخبراء مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القوميوتنقسم إلى ثلاثة فصول رئيسية بعد المقدمة .

الفصل الأول : يقوم بتوضيح أشكال وآليات التعاون الاقتصادى الدولى فى جزء منه، ويهتم الجزء الثانى بالشراكة الاقتصادية الدولية وأين تقع بالنسبة لأشكال التكامل الاقتصادى معتمدا فى ذلك على استعراض لجوانب اتفاقية الشراكة المصرية الأمريكية كذلك الشراكة المصرية الأوروبية .

الفصل الثانى : يوضح علاقة مصر التجارية مع دول الاتحاد الأوربى بشقيها الصادرات والواردات مع توضيح لهيكلها الجغرافى والسلعى فى الفترة من ٨٩/٩٩ .

كما يهتم بإظهار الاثار المرتقبة لاتفاقية الشراكة المصرية الأوربية على بعض فروع الصناعة التحويلية .

الفصل الثالث : يوضح أثر المشاركة المصرية الأوروبية على الاستثمار الأجنبى ونقل

للتكنولوجيا فى مصر

تناول الفصل الأول من الدراسة أشكال وآليات التعاون الاقتصادى الدولى من حيث جوهر العولمة الحديثة وموقعها فى أدبيات العلاقات الاقتصادية الدولية، واستعراض أشكال ومراحل التكامل الاقتصادى من منطقة تجارة حرة حتى الاندماج الاقتصادى الكلى وهو أعلى مراتب التكامل الاقتصادى وأوضح أن غياب هذا التدرج عن محاولات التكامل الاقتصادى العربى هو الذى يفسر تعثرها حتى الآن.

أيضا أوضح هذا الجزء بأنه كلما كانت الآثار الانشائية للتكامل الاقتصادى أقوى من الآثار التحويلية، كلما أدى التكامل الى تخصيص أفضل للموارد وكان له أثر ايجابى أفضل على الرفاهية الممكنة بين الدول الأعضاء. بيد أنه فى الأجل الطويل فإن الأثر السلبى للآثار التحويلية سوف يتلاشى مع زيادة الكفاءة الانتاجية وميزة اتساع السوق التى يوفرها التكامل الاقتصادى.

وبتحليل موقع اتفاقيات الشراكة بالنسبة لاتفاقيات التكامل الاقتصادى انتهى البحث الى أن جوهر الشراكة من الناحية الاقتصادية هو إقامة منطقة للتجارة الحرة بيد أنها بحكم خلفية طرحها لأول مرة بواسطة الجماعة الأوروبية تتجاوز ذلك الى أوجه التعاون الفنى والمالى والثقافى والأمنى، فضلا عن محاولة تحقيق نوع من التقارب بين نظم الادارة الاقتصادية وأنماط الحياة السياسية والاجتماعية ، دون أن تمضى فى هذه المجالات الى مستوى إقامة سوق مشتركة أو اندماج اقتصادى تام .

ولتأكيد هذه النتيجة استعرض البحث الخطوط العامة لاتفاق الشراكة المصرية الأوروبية.

ومن أهم هذه الخطوط:

(١) حرية انتقال السلع

ففى خلال ١٢ عاما من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سوف تنشأ بالتدريج منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الأوروبى بما يتفق مع أحكام المادة ٢٤ من اتفاقية الشراكة، وذلك على النحو التالى :-

أ- يتم تحرير الصادرات المصرية من السلع الصناعية إلى الاتحاد الأوروبى فور توقيع الاتفاق ودخوله حيز التنفيذ ، بينما يتم تحرير الصادرات الأوروبية من السلع الصناعة الى مصر خلال فترة

انتقالية تتراوح من ٤ الى ١٢ سنة (حسب نوعية المنتجات الصناعية ووفقا لجداول يتفق عليها).

مع ملاحظة أمرين أولهما أن المنتجات الزراعية المصنعة ذات المنشأ المصرى والتى تحتوى على السكر أو الغلال أو الأرز أو منتجات الألبان تخضع لرسوم جمركية، عند تصديرها الى الإتحاد الأوروبى، كنسبة من قيمة المكون الزراعى بها وثانيهما إن القيود المتبقية على استيراد المنسوجات ومنتجاتها فى الاتحاد الأوروبى سيتم إخضاعها لاتفاقات منفصلة خارج اتفاق الشراكة .

ب- أما بالنسبة للسلع الزراعية فيتم الإبقاء علي المزايا التى تتمتع بها الصادرات الزراعية المصرية الى الاتحاد الأوروبى مع زيادة الحصص المقررة لها وتحسين فرص دخولها الى الاتحاد الأوروبى. على ان يتم النظر فى امكانية تحرير التجارة بين الطرفين فى هذه السلع بعد عام ٢٠٠١ ، وذلك على أساس دراسة هذه الإمكانية لكل سلعة علي حدة .

(٢) شروط عامة للتجارة

وهى تتعلق بالوقاية من عمليات الغش أو التحايل علي المواصفات ، والإغراق ، وشروط التصريح بفرض حظر أو قيود على الواردات أو الصادرات (وفقا لنصوص اتفاقية الجات، والمبادىء التى تقوم عليها مناطق التجارة الحرة) .

(٣) إجراءات دعم تنفيذ الجانب التجارى من الاتفاق

وتشمل قواعد المنشأ والاعتراف المتبادل بالشهادات الصادرة عن الطرفين . ويلاحظ هنا إن الاتحاد الأوربي يقترح القواعد العامة للمنشأ التى عرضها على ٢٩ دولة تشمل اعضاء الاتحاد والدول المحتمل انضمامها إليه .

(٤) الحق فى تأسيس المنشآت وتقديم الخدمات

حيث يكون على كل من أطراف الاتفاقية ان يمنح شركات الأطراف الأخرى حق تأسيس المنشآت التابعة والفروع والوكالات على أراضيه ، ويخضع تفسير هذا الحق للمواد الخاصة به فى اتفاقية الجات والتى تنصرف الى تطبيق نفس معاملة الشركات الوطنية علي المنشآت والفروع والوكالات.

(٥) قواعد اقتصادية أخرى بما فى ذلك القواعد الخاصة بالمدفوعات وانتقال رؤوس الأموال والمنافسة:

حيث يضمن أطراف الاتفاق ان تكون تسوية المدفوعات بعملة قابلة للتحويل ، وحرية انتقال

رأس المال بغرض الاستثمارات المباشرة ، وتيسير إجراءات تنفيذها ، وتحويل عائدات هذه الاستثمارات، وحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية .

(٦) التعاون الاقتصادى

يهدف التعاون الاقتصادى المصرى الأوروبى الى المساعدة فى ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة فى مصر مع تحقيق فوائد للطرفين . وبالتالى فسوف يكون هناك حوار اقتصادى منتظم بين الطرفين ويغطى كل مجالات السياسة الاقتصادية الكلية ، خاصة فى مجال السياسات المالية والنقدية والخاصة بميزان المدفوعات . ويهدف هذا الحوار الى تيسير تحقيق الانسجام بين السياسات الاقتصادية الكلية وتشجيع التعاون بين أطراف الاتفاقية للوصول الى الكفاءة الاقتصادية .

(٧) التعاون الصناعى

ويمثل هدفه الاساسى فى دفع عجلة التنمية الصناعية ورفع كفاءة الصناعة المصرية من خلال تشجيع التعاون بين الطرفين فى هذا المجال، وتدعيم جهود مصر لتحديث الصناعة وإعادة هيكلتها فى كل من القطاعين العام والخاص ، وتشجيع تنويع الانتاج الصناعى . وفى هذا المجال سيقدم الاتحاد الأوربى معونات مالية لتطوير الصناعة المصرية خلال فترة الانتقال .

(٨) تشجيع الاستثمار

وذلك من خلال توفير بيئة مواتية ومستقرة للاستثمار فى مصر، ويتضمن ذلك تطوير الإجراءات الادارية لتبسيطها وتحقيق الانسجام بين خطواتها ومكوناتها ، وانشاء آلية مشتركة للاستثمار خاصة فى مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكل من طرفى الاتفاق ، وخلق قنوات للمعلومات وللتعرف على فرص الاستثمار ، وتوفير إطار قانونى مشجع على الاستثمار فيما بين طرفى الاتفاق مع التأكيد هنا على ضرورة عقد اتفاقيات للحماية المتبادلة للاستثمار ولمنع الازدواج الضريبى .

(٩) التعاون المالى

لتنفيذ أهداف هذا الاتفاق سوف تتاح لمصر حزمة دعم مالى وفقا للطرق المناسبة والموارد المالية

المطلوبة ، وسوف يركز هذا الدعم المالى على تشجيع الاصلاحات التى تؤدى الى تحديث الاقتصاد المصرى، والارتقاء بمستوى البنية الأساسية الاقتصادية، وتشجيع أنشطة الاستثمار الخاص وخلق فرص للتوظف ، وتدعيم قدرة مصر على التكيف مع انعكاسات الانشاء التدريجى لمنطقة حرة للتجارة، خاصة رفع كفاءة الصناعة المصرية وإعادة هيكلتها بما يتفق مع متطلبات هذه المنطقة ، ووضع وتنفيذ سياسات لمواجهة آثار الاتفاقية فى القطاع الاجتماعى .

(١٠) التعاون العلمى

وينصرف الى تشجيع انشاء صلات مستمرة بين المحافل العلمية فى كل من الطرفين ,خاصة من خلال نفاذ مصر الى برامج البحث والتطوير فى الاتحاد الأوروبى وفقا للقواعد المنظمة لذلك فى دول الاتحاد (خاصة المتعلقة باشتراك طرف ثالث) ، ومشاركة مصر فى شبكات التعاون اللامركزية، تشجيع التزاوج بين التدريب والبحوث ، وتدعيم الطاقة البحثية فى مصر ، وحث المستحدثات التكنولوجية ونقل التكنولوجيات الجديدة ، ونشر المعرفة .

فى ضوء ما تقدم عن إطار المشاركة الأوروبية المتوسطية ، ثم الخطوط العامة لمشروع الشراكة المصرية الأوروبية، يمكن ان نخلص الى أن جوهر هذه الأخيرة ، من الناحية الاقتصادية ، هو إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الطرفين ضمن إطار أوسع يشجع كلا منهما ، خاصة مصر، على اقامة مناطق حرة مع أطراف أخرى من الدول المتوسطية خاصة تلك القائم بينها وبين الاتحاد الأوروبى اتفاقات شراكة (اسرائيل وتونس والمغرب ، حتى الآن) .

وفى هذا السياق لا تنفصل المناطق الحرة المستهدفة عن المكونات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية للاطار العام للمشاركة الأوروبية المتوسطية ، مما يعنى أننا أمام تعاون دولى يتجاوز البعد الاقتصادى للمنطقة الحرة بمفهومها التقليدى ليشمل أبعادا تنتمى الى أشكال أكثر تطورا للتعاون الدولى دون تقنين أى من هذه الأشكال على نحو متكامل فى اتفاقيات الشراكة. وهكذا فإن الشراكة المصرية الأوروبية وإن كانت عناصرها معروفة تقليديا فى مجال التعاون الدولى إلا أنها تمثل توليفة جديدة من الواضح أن الأهداف السياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية لها لا تقل أهمية عن الأهداف الاقتصادية ، هذا إن لم تكن الأخيرة مقصودة لخدمة الأولى فى المقام الأول.

ودليلنا على ذلك أن كل ما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة المطروحة فى مشروع الشراكة المصرية

الأوروبية - وكذلك اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية الأخرى - كان سيتحقق فى اطار التزام الأطراف باتفاقيات الجات وقواعد منظمة التجارة العالمية خاصة وان مصر ودول الاتحاد الأوروبى أعضاء فى هذه المنظمة . بيد أنه تجدر الاشارة إلى أن اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية ، بحكم تأخر توقيعها واعمالها حتى الآن - ستعطى للطرفين تحريكا للفترة الانتقالية قبل تحرير التجارة بينهما - الى ما بعد انتهاء الفترة الانتقالية لاتفاقيات الجات الأخيرة (٢٠٠٥-٢٠٠٧) والطرف الذى يمكن ان يستفيد من ذلك أكثر هو مصر إذا أحسنت استغلال ذلك فى تأهيل منشأتها الانتاجية والخدمية ودعم قدراتها التنافسية .

كما استعرض البحث الخطوط العامة لاتفاق الشراكة المصرية الأمريكية الذى وقع فى ١٩٩٤، ويهدف الى تطوير التعاون الاقتصادى بين البلدين فى اتجاه بناء قدرة الاقتصاد المصرى ليصبح شريكا تجاريا قويا فى علاقته بالاقتصاد الأمريكى ، تمهيدا لإغناء مصر عن تلقى المنح والمساعدات الأمريكية كشكل رئيسى للتعاون بين الدولتين، ومن ثم تسعى المشاركة المصرية الأمريكية الى تحقيق الأهداف التالية :-

زيادة التبادل التجارى بين الطرفين وإعطاء مزايا تفضيلية للسلع المصرية فى السوق الأمريكية.

تشجيع نقل التكنولوجيا الأمريكية المتقدمة الى مصر لتطوير الصناعة بها والارتقاء بمستوى جودة منتجاتها وزيادة قدرتها التنافسية .

تشجيع نمو الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى مصر لتسهم فى نمو الصادرات وخلق فرص عمل للمصريين وزيادة معدل النمو فى الاقتصاد المصرى .

دعم برنامج مصر للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلى وتشجيع نمو القطاع الخاص واضطلاعه بمهمة قيادة التنمية ،والاهتمام بتطوير الادارة الاقتصادية ،باعتبار أن هذه كلها متطلبات ضرورية لرفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى .

وفى إطار هذه الأهداف تم تكوين هيكل تنظيمى لتفعيل الاتفاق وإزالة ما يعترضه من عقبات، فبالاضافة الى التشاور المستمر القائم بين البلدين من خلال قنوات التمثيل الدبلوماسى والتجارى المختلفة وكذلك من خلال برنامج هيئة المعونة الأمريكية فى مصر ، تم تكوين المجلس

الرئاسى المصرى الامريكى الذى يضم رئيس جمهورية مصر العربية ونائب الرئيس الامريكى علاوة على ممثلين للحكومتين المصرية والأمريكية ولرجال الأعمال من الدولتين ، كما اصبحت هناك لقاءات دورية بين رجال الأعمال المصريين والأمريكيين من خلال ممثليهم فى جمعية مشتركة لرجال الأعمال بين البلدين ، كما تم الاتفاق فى إطار المشاركة المصرية الأمريكية على برنامجين أساسيين هما :-

أ- برنامج المساعدة الفنية لسياسات الاصلاح القطاعى ، وتشرف عليه اللجنة الفرعية للسياسات الاقتصادية والتجارة والاستثمار المنبثقة عن مبادرة المشاركة، ويغطى هذا البرنامج مجالات عديدة منها القطاع المالى والمصرفى والتجارة الخارجية ، وفتح أسواق للصادرات المصرية، وتهدف المساعدة الفنية الى تطوير القواعد والقوانين والاجراءات المنظمة للاستثمار فى القطاعات الاقتصادية المختلفة فى اتجاه توفير البيئة التشريعية والتنفيذية المشجعة لقدوم الاستثمارات الاجنبية الى مصر ، مع قيام اللجنة المذكورة بجهد خاص لترويج فرص الاستثمار فى مصر بين المستثمرين الامريكيين ، كما يهتم هذا البرنامج بتنظيم دورات تدريب واعداد للكوادر المصرية فى الولايات المتحدة الامريكية لزيادة كفاءة الأنظمة والمؤسسات المصرية ويتم تمويل هذا البرنامج بواسطة هيئة المعونة الأمريكية فى إطار المساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة لمصر لدعم برامج وسياسات الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، ومن المقدر أن يصل اجمالى التمويل وفقا لهذا البرنامج ٢,١ مليار دولار أنفق منها ٢٨٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨ .

ب- برنامج مراكز تصنيع التكنولوجيا ، وتشرف عليه اللجنة الفرعية للتكنولوجيا ، وبموجبه يتم إنشاء ما يعرف بمراكز تصنيع التكنولوجيا التى تهتم بمساعدة رجال الأعمال المصريين ، خاصة المصدرين فى الحصول على التكنولوجيا المتقدمة التى تلائم الظروف المصرية ، كما يدخل فى اطار هذا البرنامج دعم الصناعات الصغيرة لزيادة قدرتها على المنافسة من خلال تحسين جودة منتجاتها ، وتدعيم فرص تسويق منتجاتها .

ومن الواضح أن اتفاق المشاركة المصرية الامريكية بهذه الصورة لا يعدو أن يكون اعادة صياغة لعلاقات التعاون الاقتصادى المصرى الامريكى فى اتجاه تطوير الجوانب التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والادارية والتكنولوجية للاقتصاد المصرى ، بما يرتبط بذلك من تطوير للقدرات البشرية ، وذلك تدعيما لبرنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى من ناحية ولمناخ الاستثمار فى مصر من ناحية أخرى. ولعل الدافع الرئيسى للمشاركة المصرية الامريكية على هذا النحو هو أن تسهم

الولايات المتحدة الامريكية فى تنمية قدرة الاقتصاد المصرى على جذب الاستثمارات الاجنبية والامريكية منها خاصة ، ليكون ذلك تعويضا عن تقليص المعونات الامريكية لمصر ربما لتقتصر على المساعدات العسكرية فى غضون عشر سنوات من الآن .

وعلى الرغم من أن مصر أبدت رغبتها فى انشاء منطقة للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية اسوة بما تم مع اسرائيل ، وعلى الرغم من أن انشاء مثل هذه المنطقة يمكن أن يكون مفيدا للطرفين ، إلا أن الولايات المتحدة الامريكية لم تستجب حتى الآن لهذه الرغبة مفضلة أن تكون تجارتها مع مصر وفقا لآليات السوق وداخل الاطار العام لاتفاقيات الجات وقواعد منظمة التجارة العالمية مما يشير الى أن اتفاق الشراكة المصرية الامريكية يمكن وصفه من منظور الأجل القصير بأنه اتفاق لدعم ومساندة برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، ومن منظور الأجلين المتوسط والطويل ، يمكن وصف هذا الاتفاق بأنه اتفاق مساندة لانتقال الاقتصاد المصرى من مرحلة الاصلاح والتكيف الهيكلى الى مرحلة الانطلاق الذاتى ، فضلا عن كونه اتفاقا لمعونات فنية تقدمها الولايات المتحدة الامريكية لتحسين قدرة الاقتصاد المصرى على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة والاندماج فى الاقتصاد العالمى .

وعلى الرغم من ان الشراكة المصرية الامريكية على هذا النحو لا تمثل سوى هذه الأشكال محدودة المجال من التعاون الاقتصادى الدولى إلا أنه لا يمكن إنكار الفوائد الجمة التى يمكن أن تترتب على النجاح فى تحقيق أهداف هذا الاتفاق واستيعاب مصر لها وتعميقها من خلال ترجمة عناصر هذا الاتفاق الى تراكم فى القدرات البشرية وتواصل بنائها ، فضلا عن تنشيط العمل على اقامة استثمارات مصرية امريكية مشتركة فى مجال صناعات التكنولوجيا المتقدمة وهنا يقع على الجانب المصرى ضرورة الاسراع فى هضم واستيعاب هذه التكنولوجيا والاستفادة منها فى مختلف قطاعات الاقتصاد المصرى ، والعمل على ان يكون هذا التعاون من بين عوامل بناء قاعدة للتقدم التكنولوجى فى مصر ، ولن يتأتى تحقيق ذلك إلا من خلال تجاوز مرحلة نقل التكنولوجيا الامريكية الى اعادة انتاجها محليا (بعد الحصول على التراخيص اللازمة) ثم استخدام الخبرة المصرية المتراكمة من مرحلتى النقل واعادة الانتاج مدعمة بنشاط مكثف ومنظم للبحث والتطوير ، لتطوير تكنولوجيا مصرية فى مختلف مجالات الانتاج السلعى والخدمى .

وانتهى هذا الجزء من الدراسة بنتيجة أخرى وهى أن المساعدات المالية والفنية التى سوف تتاح

لمصر من خلال اتفاقيات الشراكة سوف تساعدها على التأهل للعولمة وتزيد من قدرتها التنافسية فى الاقتصاد الدولى ، ولكن التساؤل الهام هو : هل سترقى هذه المساعدات لتعويض فجوة التقدم الاقتصادى والتكنولوجى القائمة بين الطرفين لتكون الاستفادة منها متوازنة مع الغرض الذى تتيحه اتفاقيات الشراكة ؟ بالاضافة الى أن اتفاقيات الشراكة لا تتضمن آليات دائمة لعدالة توزيع الأعباء والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية لاعادة هيكلة التخصص الصناعى والخدمى التى ستنجم حتما عن تحرير التجارة بين طرفى الاتفاق .

وتناول الفصل الثانى بعض الآثار المتوقعة للشراكة الأوروبية على الاقتصاد المصرى من خلال قسمين ، الأول العلاقة التجارية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى ، والثانى من خلال آثار الاتفاقية على بعض فروع الصناعات التحويلية .

تناول القسم الأول العلاقة التجارية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى حيث تم استعراض هذه العلاقة من خلال فترتين زمنيتين هما ٨٨-١٩٩٢ ، ٩٣-١٩٩٨. وذلك نظرا لاختلاف عدد الدول المشتركة فى الاتحاد الاوروبى خلال الفترتين المذكورتين .

وقد لوحظ أنه بتحليل الهيكل السلعى للصادرات المصرية أنها تتمتع خلال الفترة ٨٨-١٩٩٢ بظاهرة التركز السلعى حيث تبلغ صادرات الوقود نحو ٣٩,٧٪ من جملة الصادرات المصرية ثم تأتى الصادرات من السلع تامة الصنع فى المركز الثانى والتى تمثل ٣٢,٣٪ ثم الصادرات نصف المصنعة حيث تمثل نحو ١٢٪ من قيمة الصادرات ثم تأتى الصادرات من المواد الخام لتمثل ٨,٢٪ بينما صادرات القطن تمثل نحو ٧,٩٪ .

وبتحليل الهيكل الجغرافى اتضح أن أسواق الاتحاد الأوروبى تحتل المركز الأول من حيث استيعابها للصادرات المصرية تليها اسواق الدول الأفرو آسيوية ثم الأسواق الامريكية يليها الأسواق العربية ,وبتحليل الصادرات والواردات المصرية لدول الاتحاد الأوروبى لوحظ أن صادرات البترول والمعادن المستخرجة تحتل المركز الأول ثم تأتى الصناعات الهندسية فى المركز الثانى تليها الصادرات الزراعية ثم المنتجات الكيماوية والغذائية .

وبتحليل الهيكل الجغرافى للواردات المصرية لوحظ أن مصر تستورد نحو ٥٠٪من وارداتها من سوق الاتحاد الأوروبى وتأتى السوق الأمريكية فى المركز الثانى حيث تستورد مصر نحو ١٩,٥٪

من وارداتها من السوق الامريكية ثم تأتى باقى دول العالم كمصدر ثالث لتحصل مصر على باقى وارداتها التى تمثل نحو ٣٠,٥٪، مما يشير الى أهمية السوق الأوروبية والسوق الامريكية للصادرات والواردات المصرية - أيضا تمثل الواردات السلعية من الصناعات الهندسية والمعدنية نحو ٥٠٪ من السوق الأوروبية ثم الواردات الغذائية لتمثل نحو ١٨٪ ثم يأتى باقى السلع .

وبتحليل عجز الميزان التجارى المصرى لوحظ أنه يحقق عجزا٢١٨ لصالح الدول الأوروبية بلغ نحو ٣٤٪ من جملة العجز المتحقق بينما مع الولايات المتحدة الامريكية بلغ هذا العجز نحو ٢٤٪ عام ١٩٩٣/٩٢ مما يشير الى أهمية التجارة الخارجية السلعية مع دول السوق الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية .

وبتحليل البيانات خلال الفترة ٩٣-١٩٩٨ لوحظ تزايد هذا العجز مع دول الاتحاد الأوروبى نظراً لتزايد الواردات المصرية مع ثبات الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبى خلال الفترة المذكورة.

ويشير القسم الثانى من هذا الفصل من الدراسة الى تأثير اتفاق الشراكة المصرية الأوروبية على الصناعات التحويلية حيث تفرض المشاركة الأوروبية على التجارة الخارجية المصرية وعلى الاقتصاد المصرى العديد من التحديات مثل :-

أولا : كيف يمكن اعادة هيكلة الصناعات المصرية بحيث تصبح مؤهلة للمنافسة مع الصناعات الأوروبية بالدول الأخرى التى وقعت أو سوف توقع على اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبى ؟

ثانيا : كيف تستفيد مصر من مبدأ تراكم المنشأ ؟

ثالثا : ما مدى تحمل الصناعات المصرية لمبدأ حظر استرداد الرسوم الجمركية؟

رابعا : ما هو التأثير المتوقع للاتفاق على الصناعات المصرية حتى يمكن استغلال الميزة النسبية الاستغلال الأمثل ؟

ولهذا توصل البحث الى أن أهم المجموعات السلعية الصناعية التى تنافس بها مصر فى التجارة العالمية هى تلك المرتبطة بالخيوط والنسيج والملابس الجاهزة والحديد والصلب والمعادن غير الحديدية (الألمنيوم ومنتجاته) ، وأن مصر تتنافس مع تركيا وتونس فى مجال المنسوجات والملابس الجاهزة.

وباعتبار أن قطاع الصناعة التحويلية هو ديناميكى فى التنمية الاقتصادية فقد أبرز البحث أن اتفاق الشراكة قد يترتب عليه توسع بعض الصناعات وانكماش البعض الآخر وأنه من الصعوبة بمكان التكهن بأثر الاتفاق على الفروع الصناعية حيث إن الحصيلة تتوقف على مرونة سوق العمل واستجابة الاستثمار وأنماط الحماية وحجم الواردات ومبيعات الصادرات فى كل فرع صناعى. وهنا أظهرت التحليلات ارتفاع المكون الاستيرادى فى الصناعات الغذائية والمشروبات والطبع والنشر وهى صناعات استهلاكية نهائية ،كذلك تشير الاتجاهات الحديثة الى ارتفاع نصيب الصادرات فى اجمالى القيمة المضافة للصناعات الغذائية والملابس الجاهزة والأحذية والجلود ، والصناعات الكيماوية ، والمعدنية .

وحول الآثار المتوقعة للاتفاق على الحماية الفعلية أبرزت الدراسة أن نمط التحرير الذى يستند اليه الاتفاق يرفع درجة الحماية الفعلية للصناعات المصرية نتيجة تحرير المواد الأولية ومدخلات الانتاج والسلع الرأسمالية فى بداية المرحلة الانتقالية واستمرار الحماية للمنتجات النهاية حتى أواخر المرحلة الانتقالية، من ناحية أخرى توصلت الدراسة الى أنه لتفادى تزايد أعباء الاتفاقية وحتى يتأتى تأثير قواعد المنشأ ايجابيا يتعين الوصول الى تعريف مناسب لقواعد المنشأ وتحديد درجة التفضيل من حيث التبنيد الجمركى.

وعند دراسة التأثير المحتمل على حالة الصناعات الزراعية المصنعة توصلت الدراسة الى أنه فى ضوء محدودية التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبى داخل قائمة السلع الزراعية المصنعة ، إلى أن أثر منح امتيازات تفضيلية موجب ومحدود فى الأجل القصير ، أما المخاطر التى تتعرض لها الصناعة المحلية فمحدودة ولا ترتبط بالأنشطة التى يكون فيها حجم الانتاج المحلى كبيرا وتتعزز كذلك رفاهية المستهلك فى مجال هذه السلع المصدرة من الاتحاد ولعدد محدود منها .

وعند التعرض لدراسة تأثير الاتفاق على قطاع الغزل والمنسوجات والملابس اتضح أن الأثر الصافى للاتفاق قد ينعكس فى زيادة تنافسية الصادرات المصرية من الغزول والأقمشة داخل أسواق الجماعة ويتطلب ذلك بعض الجهد من الحكومة لرفع مستوى الكفاءة، وكذلك تنشيط تجارة التجهيز مع الخارج لمستثمرى الاتحاد الأوروبى والاستعانة بالمستثمرين والدخول فى أنشطة العقود من الباطن والاستفادة من الخبرة الأوروبية فى مجال التصميمات ونظم التكنولوجيا ، أما ما يتعلق بالأثر على الواردات فقد توصلت الى انه من المحتمل أن يزيد حجم الواردات من المنسوجات والملابس بنسبة

ضئيلة خلال المراحل الأولى إلا إذا أدى الالتزام بقواعد المنشأ الى ضرورة التحول نحو الاتحاد الأوروبى كمصدر للأقمشة ، كذلك فإن الواردات من الاتحاد قد لا تمثل خطرا على الصناعة المصرية لارتفاع تكلفتها خاصة وأن واردات مصر من الغزول من الاتحاد لا تتجاوز ١٠٪ من اجمالى واردات مصر من الغزول ولذا فإن الزيادة فى حجم الواردات سيتوقف على مرونة هذه الواردات لتخفيضات التعريفة ومن ثم هناك احتمال لتحول التجارة من الموردين الآخرين فى آسيا ونحو منتجات الاتحاد ودول شرق أوروبا للاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ .

وعند التطرق للأثر على الصناعات الدوائية أوضحت الدراسة أن واردات الأدوية من الاتحاد الأوروبى تمثل نسبة متواضعة من اجمالى وارداتنا من الاتحاد (٢٪) وإن قطاع الأدوية الذى ينضوى تحت مظلة الصناعات الكيماوية لا تشكل مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى سوى نسبة متواضعة (١٪) من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٩٥ ولا تشكل صادراته سوى ١,٥٪ -٢٪ من الصادرات غير البترولية وفسرت الدراسة ذلك فى ضوء تركيبة الملكية فى الصناعة التى تهيمن عليها شركات قطاع الأعمال (٤٩٪) والقطاع الاستثمارى بنسبة (٣٣٪) ، وإن الصناعة الدوائية المصرية تقوم على صناعة محاكاه أو تعبئة أدوية ولا تتوافر منظومة فعالة فى أنشطة البحث العلمى والتطوير التكنولوجى الدوائية حاليا .

وحول التأثير الاقتصادى لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية TRIPS أوضحت الدراسة أن التأثير الرئيسى لادخال حماية لبراءات الاختراع للمنتجات الدوائية سيكون فى حدود عام ٢٠١٥ وإن سرعة استجابة الشركات بتطوير الاتفاق على البحوث والتطوير سيكون فى حدود ١٥-٣٠٪ من السوق ولذا فإن الزيادات المتوقعة فى أسعار الأدوية ستتراوح ما بين ٥٪-٦٧٪ وهو ما يرتبط بخسائر تمثل أعباء على حساب المستهلك ، وتطرح الدراسة تساؤلا حول : هل نصوص اتفاق الشراكة حول سياسة المنافسة ستحافظ على حق مصر فى استخدام حق الترخيص الاجبارى للبراءة ؟ ونرى ضرورة أن تنص بنود الشراكة حول سياسات المنافسة على حق مصر فى استخدام الرقابة السعرية لمنع الانتهاكات والممارسات الخاطئة .

ويشير الفصل الثالث من الدراسة الى اثر المشاركة الأوروبية الامريكية على تدفق الاستثمارات الاجنبية الى مصر ،حيث لوحظ أن مصر فى ظل اتفاق المشاركة والعولمة والاصلاح الاقتصادى قامت بالعديد من الاجراءات التى تساعد على تهيئة المناخ الاستثمارى فى مصر لجذب

الاستثمارات الاجنبية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية وتنمية برنامج الخصخصة المتفق عليه وذلك من خلال محورين :-

المحور الاول : التشريعات المنظمة لتأسيس الشركات ومؤسسات الاعمال .

المحور الثانى : التشريعات المتعلقة بأرباح المستثمر وتشغليه .

وذلك باعتبار ان الاستثمار الاجنبى احد عوامل الدعم للتنمية الاقتصادية وبديل جيد للقروض الاجنبية والمدخرات المحلية الضعيفة بالرغم من خطورته التى تكمن فى ضعف الأجهزة الادارية والرقابية المحلية وتعاظم الفساد فى اقتصاديات الدول النامية . إلا أنه اصبح ضرورة فى ظل ضعف الموارد الاقتصادية للتمويل ونقل التكنولوجيا الحديثة فى قطاعات الاقتصاد القومى لهذا فإن الاستثمارات الاجنبية والتكنولوجيا العالمية اصبحتا ضرورة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية فى مصر.

وبتحليل حجم الاستثمار الاجنبى فى مصر وأهميته لوحظ أنه توجد ثلاثة متغيرات أساسية لتوضيح أهمية الاستثمار الاجنبى :-

القدرة الاحتكارية التى تتمتع بها الشركات المصدرة لرؤوس الأموال .

القدرات الاقتصادية التى تتمتع بها الدول المضيفة .

الهياكل الاقتصادية والقدرات الاستيعابية للدول المضيفة .

وبناء على تحليل هذه المتغيرات يمكن الحكم على تحديد الآثار السلبية والايجابية للاستثمارات الاجنبية ، لهذا فإنه من خلال تحليل هذه المتغيرات لوحظ أن الاستثمارات الأجنبية تلعب دورا هاما للاقتصاد المصرى حيث لوحظ زيادة قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال الفترة ٩٠-١٩٩٦، بالرغم من انخفاض اهميتها النسبية للعالم ، حيث بلغت جملة الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى الدول النامية ٤٢ بليون دولار عام ١٩٩١ تمثل ٢٦,٣٪ من جملة الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى العالم عام ١٩٩١ ارتفعت لتصل عام ١٩٩٦ لنحو ١٢٩ بليون دولار تمثل ٣٧,٦٪ من جملة الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى العالم ، وبالرغم من هذا التزايد إلا أن نصيب مصر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة عام ١٩٩١ بلغ نحو ٣٠٠ مليون دولار يمثل ٠,٢٪ من جملة الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى العالم ليصل الى ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٦ ولكن نسبته

بالنسبة لاجمالى الاستثمارات الاجنبية فى العالم تراجعت لتصل الى ٠,٠٢٪ وهذا التراجع بلغ ٩٠٪ فى عام ١٩٩١ .

كما لوحظ تراجع الاستثمارات الاجنبية الموجهة للقارة الافريقية خلال هذه الفترة من ١,٧٪ من جملة الاستثمارات الاجنبية فى عام ١٩٩١ فى العالم الى ١,٥٪ من جملة الاستثمارات الاجنبية عام ١٩٩٦ وكان مقدار هذا التراجع ١٣٪ ، وانتهت الدراسة الى أن اصدار القانون ٨ لعام ١٩٩٧ ساعد على مزيد من الاستثمارات الاجنبية لمصر وكان صدور هذا القانون بمثابة تعزيز المناخ الجيد للاستثمارات الاجنبية فى مصر .

كذلك لعب سوق الأوراق المالية فى مصر دوراً بارزاً خلال النصف الثانى من التسعينات فى زيادة تدفق الاستثمار الاجنبى فى مصر ، وهذا يوضح مدى تزايد ثقة العالم والشركات متعددة الجنسية فى الاقتصاد المصرى حيث بلغت جملة الاستثمارات الاجنبية المتدفقة لمصر من خلال سوق الأسهم والسندات نحو ٩,٦بليون دولار كمتوسط الفترة ٨٠-١٩٩٦ بلغت عام ١٩٩٠ نحو ١١ بليون دولار ارتفعت الى ١٥ بليون دولار عام ١٩٩٩ ,وبالرغم من هذا الارتفاع إلا أن نسبتها الى اجمالى الاستثمارات العالمية المتدفقة فى صورة أسهم وسندات انخفضت من ٠,٦٪ عام ١٩٩٠ الى ٠,٥٪ عام ١٩٩٦ .

وبتحليل أثر الشراكة على الاستثمارات الاجنبية فى مصر من خلال موقف المشروعات التى تمت الموافقة عليها حتى منتصف ١٩٩٧ والتى بلغت نحو ١٠٠٣ مشروع بتكلفة رأسمالية مقدارها ٤٦ مليار جنيه كانت نسبة الاستثمارات الاجنبية بها ٣٠٪ ساهمت بها دول السوق الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية .

وقد حاول البحث قياس أثر المشاركة على تدفق الاستثمار الاجنبى وأثر ذلك على بعض متغيرات الاقتصاد القومى، حيث لوحظ أن الشراكة الامريكية هى شراكة رجال الأعمال ، بينما الشراكة الأوروبية تركز على مجالى التجارة وحركة رؤوس الأموال ، لهذا فإن تدفق رؤوس الأموال وحركة الاستثمار خلال النصف الثانى من التسعينات سيطرت عليه الاستثمارات الاجنبية سواء كانت استثمارات مباشرة أو غير مباشرة .

وقام البحث بقياس علاقة احصائية ما بين تدفق الاستثمارات الاجنبية وبين كل من الناتج

المحلى الاجمالى والاستثمارات الاجمالية المحلية ,والصادرات حيث انتهت الى النتائج الآتية :-

- أهمية الاستثمارات الاجنبية فى المساهمة فى زيادة معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى .

- أهمية الاستثمارات الاجنبية فى المساهمة فى زيادة معدل نمو الاستثمارات الاجنبية المحلية خلال الفترة ٨٨/٨٧ - ١٩٩٨/٩٧ .

- أهمية الاستثمارات الاجنبية فى المساهمة فى زيادة معدل نمو الصادرات الاجنبية .

وكانت العلاقات المقدرة معنوية احصائيا ومتفقة والمنطق الاقتصادى .

واتفقت النتائج التى حصل عليها البحث ونتائج تقرير الأمم المتحدة عن تدفق الاستثمارات الأجنبية فى العالم لعام ١٩٩٩ ، وانتهى هذا الجزء من الدراسة بأن اتفاقيتى الشراكة المصرية الامريكية والأوروبية تعنيات الكثير بالنسبة لمصر ، من حيث قوة الدفع التى سوف تساعد على زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية وبالتالى نقل التكنولوجيا وتطوير التكنولوجيا المحلية فى مصر .

فى حساب المعاملات والمقارنة يتعين مراعاة الفروق الناتجة عن الاختلاف فى حساب الناتج المحلى بالأسعار الثابتة يستثنى ٩٢/٩١ ، ٩٧/٩٦ لاختلاف معدلات التضخم خلال السنتين المذكورتين .